
الخليج العربي: التعددية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية دراسة في تحرير الاحتكار

فتحي العفيفي(*)

خبير في الفكر الاستراتيجي، جامعة الزقازيق.

|||||

مقدمة

في منطقة الخليج العربي لا يمكن الحديث عن الديمقراطية وسبل تعزيز مساعيها قبل التأكد من وجود تعددية سياسية حقيقية. وبما أن هذه الأخيرة لا تزال تعاني في البحث عن شرعية وأفق للانطلاق، فإن عليها أن تحلّ مشكلاتها أولاً مع السياق المخملي من البيروقراطيين الجدد «النخب المستفيدة»، ثم تجاوز هذا الحاجز إلى حيث المواجهة الحقيقية ضد الاحتكار السلطوي (الأحادي الشمولي)، لأنه لا توجد مباراة دون توافر لاعبين متكافئين ومتماثلين، حيث يكون الاحتكام إلى الميدان لإبراز المهارات والقدرات الذاتية، فلا توجد مباراة يستعرض فيها لاعب واحد بمفرده، وإلا تحوّل المشهد برمته إلى شيء أشبه بألاعيب البلياتشو، ومن ثم لا يزال الحديث عن الديمقراطية في الخليج، وعموم المنطقة العربية مبكراً، ومبكراً جداً، ويمكن معالجة هذه المشكلة البحثية، من خلال المحاور التالية:

أولاً: البيروقراطية السلطوية ومدخلات الاحتكار

تتميز العلاقات الاجتماعية في منطقة الخليج العربي بنهوضها على تكأة ضخمة من الشبكات القبلية التي تعبّر عنها أفخاذ وأسر انصهرت بدورها في توازنات قريى بالمصاهرة الزوجية، والمصالح التجارية، ولكنها ظلت في إشكالية معقدة مع نظم الحكم. ولم يكن ثمة بديل بنيوي أو بنائي تراتبي للعقد الاجتماعي المتهالك «الولاء مقابل الرفاه الاجتماعي».

(*) له العديد من الكتب، منها: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية: دراسة تاريخية، سياسية، قانونية (٢٠٠٠)؛ التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي في عقد التسعينات، ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ م (٢٠٠١)؛ الخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي (٢٠٠٣)، وأمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة (٢٠٠٥).

بمعنى آخر، إن القبليّة التراثيّة قد حلّت مشكلتها مع ذاتها بالتمثيل النسبي المتكافئ (التكافؤ في الزواج - التكافؤ في العلاقات التجاريّة - التكافؤ القيمي والأخلاقي والثقافي، «المرء على دين خليله»..... حديث شريف)، وهو حرص دأبت عليه القبليّة بحكم العادة والتقليد، دون أن يمنع ذلك استثناءات محدودة للغاية، بيد أنها ظلت في مشكلة مع الدولة بمفاهيمها الحدائيّة المعاصرة، إذ عندما بحثت - أي البنية المجتمعيّة - عن هذا التكافؤ والتمثيل في إدارتها الحكوميّة (البيروقراطيّة) وفق معايير موضوعيّة مجردة تعتمد المساواة في الفرص، والكفاءة في التوظيف والترقي، اصطدمت ببنية ضخمة من التسلطيّة النظاميّة التي تطبق دون إبطاء منذ تكوينات النشأة الأولى في مطلع القرن الثامن عشر الميلاديّ معايير (الثقة - القرابة - العصبيّة - الموالاتة)، الأمر الذي عمّق من فجوات التهميش القبلي والإقصاء والتنحيّة، ومُنح العنف مشروعية، والاستبداد تسلطيّة أكبر^(١).

في الخليج العربي، لا تزال شرعية القبيلة حاضرة عوضاً عن شرعية الدولة، إذ لا يزال أهل الثقة مقدّمين على أهل الكفاءة.

إن قصة السلطة مع الاحتكار في منطقة الخليج الجزيرية تبدأ منذ اللحظة الأولى التي شهدت بروز هذه الأسر وصعودها إلى سدّة الحكم في تواريخ متقاربة نسبياً تؤرخ بالربع الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، وهي المرحلة المفصليّة التي شهدت بداية الضعف

التدرجي للسيطرة العثمانيّة، ودخول بريطانيا العظمى على خط الامتداد الاستراتيجي الغربي نحو الشرق، تعويضاً عن النفوذ البرتغالي المنهار. كما كان من دواعي المرحلة كذلك بداية انطلاق المشروع السياسي لآل سعود المزخوم أيديولوجياً بدعوة محمد بن عبد الوهاب السلفيّة تحت راية شعار توسعي احتكاري للدين الصحيح في لحمته وسداه «الدم بالدم والهدم بالهدم»، وانتهيار سلطة القواسم في إقليم عُمان الذي تحوّل بدوره إلى كيانات سياسيّة منعزلة في ما صار يعرف بـ: «عُمان الداخل»، وعُمان الساحل، أما سلطة بني خالد في شرق شبه الجزيرة العربيّة فقد تبثّت المشروع العتبيّ التوسعي بعشوائيته المنطلقة من نجد تحت زعامة ثلاث أسر كبيرة هي آل صباح، وآل خليفة، والمعاويّد، ومنهم آل ثاني، والتي قدّر لها أن تحكم في الكويت، والبحرين، وقطر على التوالي. وفي كل ذلك كان المنطق القبلي الذي لا تنتهي فيه زعامة شيخ القبليّة إلا بالموت، هو سيد الموقف رغماً عن كل التزويقات التي أدخلت على هذا الأساس التعاقدي للحدّ من غلواء فجاجته، ومن ثم كانت حيازة السلطة في الخليج الجزيري وفق تقليد «المصادرة» أو «الإكراهات التاريخيّة» المعبرّ عنهما معاً بـ «البيعة القسريّة»، كلها تعابير ذات مضامين احتكاريّة مطلقة منذ البداية^(٢).

(١) أحمد زايد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات: قضايا في الهوية الاجتماعيّة وتصنيف الذات، عالم المعرفة: ٣٢٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦)، ص ١٠٢ - ١٠٣.
(٢) عن التكوين التاريخي للكيانات السياسيّة الخليجيّة، انظر: فتحي العفيفي، مشكلات الحدود السياسيّة في منطقة الخليج العربيّة: دراسة تاريخيّة - سياسيّة - قانونيّة (القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ٢١ - ٢٧.

بعد مرحلة التأسيس، وتوفيق الأوضاع مع بريطانيا من خلال فرض الحماية على هذه المشيخات (١٨٢٠ - ١٩١٥)، أي قرن كامل من التسلط، حيث يستند الشيخ في إدارة الحكم إلى سلطة عرفية في ظل غياب التشريع، فهو المتصرف الوحيد في السلطة على الرغم من استشارته بعض أفراد القبيلة، ولكن الحكم النهائي له، ويجمع بين يديه السلطات كافة التي تجعل له الطاعة من رعيته ما دام يلتزم بما تعهد به عند بيعته، ولم تكن مظاهر المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار موجودة، مما عزز من هيمنة الشيخ على حكم المشيخة^(٣).

إن البيعة التي يستند إليها الحكام لمنح أنفسهم الشرعية في اصطلاح الفقهاء تحمل دلالة قوية على حضور إرادتين سياسيتين متكافئتين تدخلان معاً في علاقة تعاقدية بناءً على التزامات متبادلة بينهما، وهي صيغة تفيد معنى المشاركة، وتجد مبرراتها الاصطلاحية في جذرها اللغوي «أخذ شيء بعوض»^(٤)، وشرعيتها الدينية من النصوص القرآنية التي تؤكد الولاء المتبادل بين الحاكم والرعية (السمع والطاعة في مقابل الوفاء بالواجب والتزام العدل وأداء الحقوق)، وذلك في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ... يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٥)، إلا أن مفاهيم المشاركة والشورى بقيت مسائل شكلية ومحل جدل موسع لم ينته بعد.

من هنا يمكن التمييز بين نوعين من الاحتكار يعتملان في بنية البيئة الإقليمية الخليجية منذ تلك النشأة الأولى، وهما:

١ - الاحتكار السلطوي المفروض: عبّر عنه تاريخياً أساليب تحكّم العصبية السياسية / القبلية الضاغطة حول الأساس المنشئ للسلطة وحيازتها وفق الإصطلاح الفقهي «ولاية المتغلب»، وإلى ذلك ذهب ابن خلدون: «إن الإكراه في البيعة كان أكثر وأغلب»^(٦)، وحتى الإجراءات الشكلية التي ابتدعت للحد من غلواء التغلب والاحتكار معاً، مثل مراسيم البيعة، لا ينظر إليها إلا على أنها تكريس لرمزية خضوع المبايع وإظهار تذلل طاعته من غير شرط ولا قيد، فيما بقيت الأجهزة الأمنية المحيطة تترقب وتتلفّص النظر لتتربص بمن لا يحضر إجراءات المبايع لكي يحشروا في زمرة المناوئين والمغضوب عليهم لتجرؤهم على التفكير في كسر تقليد الاحتكار

(٣) Fred Lawson, «Labor Politics, Economic Change and the Modernization of Autocracy in Contemporary Bahrain», in: Peter J. Chelkowski and Robert J. Pranger, eds., *Ideology and Power in the Middle East: Studies in Honor of George Lenczowski* (Durham, NC: Duke University Press, 1988), pp. 116-119.

(٤) محمد أمزيان، «الأساس التعاقدية لحيازة السلطة: مدخل فقهي»، *المستقبل العربي*، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ٦٢ - ٨٦.

(٥) القرآن الكريم، «سورة النساء»، الآيات ٥٨ - ٥٩.

(٦) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، [دراسة وتحقيق وتعليق] علي عبد الواحد وافي، ٣ مج، ط ٣ (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، [د.ت.]), مج ٢، ص ٦٠٩.

وطوقسه، سواء كان الأمر يتعلق بالأمير أو الملك أو رئيس الدولة أو ولاية العهد الوراثي^(٧).

ما بين البيعة والوفاة تاريخ ثقيل ومعقد من احتكار الفهم والتصورات والرؤية والقرارات والإجراءات، إذ على الرغم من دخول الدولة الخليجية إلى العديد من مظاهر الحداثة، مثل المؤسسات المدنية والإدارية والتمثيل الدبلوماسي والحضور القانوني في الأطر والهيكل الدولية، إلا أن رأس النظام لا يزال على حاله، ويحتفظ بإرث ضخم من التقليد والنمطية التي تؤكد أن الحكم لا يزال قائماً على أساس البنية القبلية، والأعراف التي تستند إلى تصور أن الشيخ الذي بايعته الأسرة المالكة ونخب القبائل يحكم بموجب الشريعة الإسلامية والبنى الاجتماعية، وعلى المجتمع أن يعترف بزعامة الشيخ «الملك» وسلطته ونفاذ كلمته، ولا يزال الحاكم مقدماً على الوطن في العديد من المظاهر السياسية، مثل النشيد الوطني السعودي «عاش الملك للعلم والوطن»، والعبارات الواردة في وثيقة اعتماد سفراء السعودية في الخارج (سفير خادم الحرمين الشريفين)، كما لا تزال شرعية القبيلة حاضرة عوضاً عن شرعية الدولة، إذ لا يزال أهل الثقة مقدمين على أهل الكفاءة، ومن ثم تهيمن الأسرة الحاكمة على المؤسسات السياسية والمناصب القيادية والوظائف المهمة والحساسة، ولإحكام سيطرة الاحتكار يتم نزع القوة والحيوية من الحراك الاجتماعي، عن طريق منح زعماء القبائل الكبيرة الهبات، والإفادة من الأسر التجارية في تعزيز ثراء الأسرة الحاكمة، ويتم لقاء ذلك تخصيص مقاعد للشريحتين في مجالس الشورى، ويتقلدون بعض الوزارات والسفارات، أما بعض التكتلات الفقيرة التي تراوحتها نزعات التمرد أحياناً، فإن القمع والإقصاء والسجون هي ملاذاتهم الأخيرة^(٨).

أما عن الاحتكار المفروض المطور، أي في شكله الجديد، فإنه قد بدأ منذ ستينيات القرن الماضي، وفي عمق حقبة التأهب لحركة الاستقلالات عن بريطانيا، وكان قوامه إفشال نظرية جمال عبد الناصر المتكاملة حول الضباط ودورهم كطليعة ثورية في الوطن العربي منذ إعلانه في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، في **بور سعيد** بعد شهرين من انقلاب عبد الله السلال في اليمن، وتنبئه بقرب ظهور «سلال سعودي»، و«سلال أردني» يقتلعان الحكم الملكي في هذين البلدين^(٩)، ومن ثم فقد نشأت علاقات من نوع جديد بين الأنظمة السياسية والأجهزة الأمنية، فلم تعد الأخيرة تتمتع بنوع من الاستقلال والحيدة، كما كان في السابق، كما لم تعد

(٧) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ص ١٢، وعبد المجيد الصغير، **الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام: قراءة في نشأة علم الأصول ومقاصد الشريعة**، دراسات إسلامية ([بيروت]: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر: دار المنتخب العربي، ١٩٩٤)، ص ١٢٤ - ١٢٨.

(٨) من الأسر المتحالفة مع العائلات المالكة، في السعودية: آل الشيخ، آل جلوي، آل تركي، آل السديري؛ وفي الكويت: آل الخرافي، آل جابر، آل صقر، آل الغانم؛ وفي قطر: آل السويدي، آل عبد الغني، آل فخرو، آل النعيمي، آل الانصاري، البنعلي. للمزيد من التفاصيل، انظر: عباس غالي الحديثي، «مشكلات بناء القوة للدولة الصغيرة: دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية لدولة الكويت»، (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٠)، ص ٢٤٥ - ٢٤٧، وDavid E. Long, *The Persian Gulf: An Introduction to Its Peoples, Politics, and Economics*, Westview Special Studies on the Middle East, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1976), pp. 29-32.

(٩) **الأهرام**، ٢٤/١٢/١٩٦٢.

خياراتها محكومة بأمن الوطن وتحديد مصادر التهديد الخارجية، وإنما اختزل الأمن بكل خصائصه ووظائفه في حماية النظم الحاكمة (الخليجية/العربية)، إذ بعد النجاح في استقطاب الأسر والعائلات التجارية، والانصراف بها بعيداً عن فكرة تبني مواقف سياسية عبر مؤسسات جديدة للمجتمع المدني، ومحاولات إنشاء أحزاب وفق ما تتطلبه آليات العملية الديمقراطية، نشأت علاقة قرابية جديدة نجحت فيها أجهزة الأمن (بوصف رموزها نخب مستفيدة صاعدة) في ضغط الأنظمة تحت هاجس التهديد بالإقصاء والاستهداف من بعض المجموعات الراديكالية على اختلاف تياراتها، وبضمنها الإسلام السياسي، فضلاً عن موجة الإصلاح من الخارج التي علت وتيرتها في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي ظل مثل هذا التفويض الممنوح لأجهزة الأمن بالمطلق تحولت إلى مجموعة وظيفية شديدة التميز أقرب ما تكون إلى التنظيم الحاكم في الدولة الخليجية الجديدة، وتمارس نفوذاً واسعاً في قطاعات الدولة المختلفة في أعلاه تقويض مجهودات النخب الساعية إلى التعددية بوسائل متنوعة، وفصلها عن أصولها، وطرح نفسها بديلاً لا مفر منه، «إنتلجنسيا ترتدي الزي العسكري»^(١٠).

هكذا صارت الإنتلجنسيا العسكرية مخولة بممارسة احتكار بالوكالة، بما أغراها بتوكيل آخرين عنها في إطار خصخصة الأمن، حيث تنشط المؤسسات الدينية الرسمية في مواجهة الأفكار والتوجهات الراديكالية وفق مفاهيم الجهاد، والتوسع في هذه الأمور لكي تشمل كل الحريات، فقد عادت فكرة الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما إن التكفير والالتهام بالردة مسائل لم تتوقف، بل إنها تتوسع باحتكارها إلى مجالات أخرى في غير تخصصها، حيث تقود تنافساً غير متكافئ في ميادين، مثل الاقتصاد، وكأنها ضمن حرية السوق، بينما هي تمتلك الحماية والانحياز، لأنها تملك أسرار ومعلومات العملية الاقتصادية، ولا تتعامل مع المجهول^(١١).

من أدبيات الاحتكار المفروض ما جاء في حديث للملك فهد في عام ١٩٩٢: «إن نظام الديمقراطية السائد في العالم نظام لا يصلح لنا في هذه المنطقة، شعوبنا في تكوينها وخصوصياتها تختلف عن ذلك العالم. نحن لا نستطيع أن نستورد طريقة تعامل تلك الشعوب لتطبيقها على شعوبنا. إن نظام الانتخاب الحر لا يصلح لبلادنا في المملكة العربية السعودية، فهذه البلاد لها خاصية يجب أن ندرکها»^(١٢).

(١٠) انظر: اليعازر بعيري، **ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي**، ترجمة بدر الرفاعي (القاهرة: دار سينما، ١٩٩٠)، ص ٧ - ٩، و Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1957), pp. 6-19.

(١١) انظر: حنة أرندت، **أسس التوتاليتارية**، ترجمة أنطوان أبو زيد (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣)، ص ١٧، وحيدر إبراهيم علي، «الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة (ملف): تجدد الاستبداد في الدول العربية: الدور المستقبلي للديمقراطية»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٣ (آذار/مارس ٢٠٠٥)، ص ٧٨.

(١٢) انظر: المملكة العربية السعودية، وزارة الإعلام والشؤون الإعلامية، **المملكة العربية السعودية في المحيط الدولي** (الرياض: الوزارة، ٢٠٠٢)، وثناء فؤاد عبد الله، «الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة (ملف): آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٣ (آذار/مارس ٢٠٠٥)، ص ١٠٧.

٢ - الاحتكار البيروقراطي الممنوح: حيث يتحمل الجهاز البيروقراطي بنخبه عبء التخطيط والتنفيذ. إن التوسع السلطوي في فرض الاحتكار استلزم معه غض الطرف عن عمليات فساد يمارسها نخب الجهاز البيروقراطي، أي إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة، عن طريق منح التراخيص والتسهيلات، والإعفاءات، والتوكيلات الكبرى، واحتكار صناعات وقطاعات إنتاجية بعينها، وخصخصة القطاع العام وبيع ركائزه، بأثمان مبالغ في تدنيها لهؤلاء الذين أثروا ثراءً فاحشاً في مرحلة التحول هذه، وسيطروا على الاقتصاد الوطني في البلدان الخليجية بطرق تبدو في ظاهرها أنها قانونية، وذلك في مقابل أن تجند هذه النخب مجهوداتها في خدمة النظام من خلال استقطاب رموز القطاعات والإدارات الحكومية المختلفة، والنفاز إلى العصب الحساس من المجتمعات الخليجية (الدين والعدالة)، لأجل أن يكون كل تجاوز شريعياً وقانونياً، وأن تنام الأجهزة الرقابية والعقابية أحياناً، ثم تصحو وتفيق وتستأسد وتتغول عند الضرورة والحاجة، فيصبح الجهاز البيروقراطي بذلك وكأنه قد منح احتكاراً للقرار الموجه، وفي الوقت نفسه يمنح بدوره احتكاراً لأمحوداً لكافة عناصر أطرافه وهيئاته الفاعلة في النظام السياسي، كل في موقعه، لكل في موقعه^(١٣).

من مظاهر هذه العلاقة الفاسدة بين البيروقراطيين الجدد والمعتدلين والسلطة الذين هم بالضرورة جزء منها، ما يطفو على السطح من الإفراط التبذيري غير المعقلن وغير المرشد في النفقات، ومنح امتيازات مفرطة للمسؤولين الكبار، وإخضاع الإنفاق العسكري لمتطلبات العلاقة غير المتكافئة مع الدول الصناعية، وليس مقتضيات الأمن الوطني، فضلاً عن التبرير الديني للفساد بوصفه انتزاعاً لحق معلوم من «بيت مال المسلمين»، في مقابل تأكيد وجوب طاعة أولي الأمر الأوليغاركية (القلة السياسية والاقتصادية) كعلاقة تبادلية في المنافع والمزايا والموارد ضمن ترتيبات الحكم (كنوع من الرشوة والاسترضاء)، بما يساهم في ترسيخ اللامساواة القبلية والطائفية ذات الأساس الطبقي، فالاحتكار الممنوح يعدّ نتاجاً منهجياً لنمط التداخل ما بين السلطة والسوق من خلال أصحاب الشركات، وليس إلا مجرد سوء استخدام للسلطة العامة، فيغدو بدوره منتجاً للفساد الفردي، وذا علاقة توزيعية غالباً ما تتمفصل مع علاقات القوة، ويجسد سلبياً عدة وظائف في النظام الاجتماعي^(١٤)، ومن ثم فإن التراكم البيروقراطي المتكسّر من الفساد قد قام بالدور الأكبر في التحول إلى الاقتصاد الحديث، وهدم دولة الرعاية والرفاه المنحازة إلى الطبقة الوسطى والفقراء لصالح طبقة جديدة مقتدرة مالياً

(١٣) عن علاقة البيروقراطية بالاستبداد السلطوي، انظر: علي خليفة الكواري، محرر، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

(١٤) نزيه الأيوبي، «البيروقراطيات العربية بين تضخم الحجم وتنوع الوظيفة»، ج ٢، ص ٥٨٥ - ٦٠٢، وحازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي»، ج ١، ص ٢٧٩ - ٢٩٤، ورفقتان قدمتا إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي** (ندوة)، تحرير غسان سلامة [وآخرون]، ج ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩). وعن دور النخب الجديد في تسوية السياسات السلطوية، انظر: Naseer H. Aruri, «Politics in Kuwait», in: Jacob M. Landau, ed., *Man, State, and Society in the Contemporary Middle East*, Man, State, and Society (New York: Praeger Publishers, 1972) pp. 63-83.

ومهنياً (الطبقة الوسطى المتعدية الجنسية)، وتفكيك التحالفات القبلية الشعبوية التقليدية، بهدف منع بروز تعددية اجتماعية سياسية من بين نخبها، وانكسار الأسلمة في سبيل الصعود اللامحدود للبطرقة، والعسف في خوصصة السلطة العامة من خلال إقحام مواد بالدساتير المنشأة حديثاً، ونظم الحكم المعدلة تنطوي على آليات تشريعية واقتصادية يتوطن فيها الفساد في السياسات الاقتصادية الكلية، ليمثل كل ذلك خوصصة فعلية للسلطة والملكية العامة، في آنٍ معاً. وبعد كل هذا التحليل المعمق من هذا المحور في البحث يمكن القول باطمئنان إن الاحتكار هو قرين الفساد دون تردد.

من النماذج الصارخة، وهي عديدة، على الاحتكار الممنوح، ذلك الرأي الذي يقول: «من حماقة الفكرية القصوى أن يقال إن نظام الحزبين أو التعدد الحزبي القائم على التناحور هو السبيل الوحيد لتسيير دفة بلد ما لمصلحة مواطنيه، أو أنه هو فعلاً السبيل الوحيد لإعطاء الشعب صوتاً في كيفية إدارة بلاده»^(١٥).

إن اللافت في الظاهرة الخليجية، ولأجل تفسير هذه التعميمات الكلية، هو الاحتكار بشقيه المفروض والممنوح، فضلاً عن تسلطيته، فهو نتاج أيضاً لعلاقة مشبوهة ومحفوفة بالرشى في سابقة عالمية هي الأولى في شكل الدولة السياسي ونظامها القانوني، وفق ما أطلق عليه «الدولة الريعية»، وهي تلك التي لا تفرض الضرائب والمكوس على مواطنيها، بل على العكس تقوم بالدفع لهم في دولة رفاه غير ضريبية، وعبر توظيفهم في ملاكاتها (الإدارية - الخدمية - الأمنية). ومع التحول الحادث في بنية البيئة الخليجية من تحلل للعقد الاجتماعي التقليدي، حدث نوع من الخصخصة أيضاً لهذه الهبات (الحقوق المواطنة) بحيث اقتصرت على النخب ورموز البطرقة الذين عليهم بدورهم تولي الاشتباك مع المجتمع^(١٦)، وتبرير غياب العدالة، وقلة التوظيف، ووقف القروض والمنح والأعطيات النقدية (الشركات)، وكيف أن الدولة عاكفة طول الوقت على خلق البدائل التي لا تأتي أبداً، وأن انحسار الفرص في العمل العام عبر التوسع الديواني (البيروقراطي) كان تحت زعم تحرير المواطنين والدفع بهم إلى سوق المنافسة وتعظيم القدرات الذاتية، بحيث لم يتبق للمواطن من الوطن سوى الوثائق الرسمية، وأن ذلك لا يكون إلا لصرف الانتباه، بعيداً عن المماحكة المجتمعية للسلطة الاحتكارية في معضلي «الحكم والثروة»، وتحول النفط والغاز من موارد طبيعية مملوكة للدولة إلى ممتلكات خاصة للأسر الحاكمة، ويتحول المواطنون بالتالي وفق هذا التحول المتدرج التنميطي المنهج من موظفين لدى الدولة يتمتعون بحقوق قانونية والثقة بعدالة قضيتهم إلى موظفين (أجراء) لدى النخبة الحاكمة وكبار الملاك من البيروقراطيين الذين سيطروا على عصب الاقتصاديات الوطنية بطرق تبدو في ظاهرها أنها شرعية، وتتحول بالتالي شبكة العلاقات القبلية والمجتمعية المزخومة

(١٥) فؤاد عبد السلام الفارسي، الأصالة والمعاصرة: المعادلة السعودية (جدة: شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، [د.ت.]، ص ٤٦٠، وقد عين الفارسي وزيراً للإعلام في السعودية في عام ١٩٩٥م.
(١٦) محمد بن صنيتان، النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٨، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

بالقيم والعادات والتقاليد، وتتفتت وتتمزق لصالح وحساب شبكة علاقات مصلحة جديدة، **فتتفك الروابط القوية تبعاً لذلك، وتتقوى الأربطة الرخوة، ويسير كل شيء في الخليج حكماً إلى حيث تأكيد الانحسار وتعظيم الاحتكار في أن معاً.**

ثانياً: التعددية السياسية ومعضلات التحرير

التعددية في الفكر السياسي توازي التحرير في الفكر الاقتصادي. وفي الحالتين ينهض كل منهما على أساس ثوراتي راديكالي ضد الحل المتصف بالشمول والقائم على التخطيط المركزي، ويطرحان بديلاً من الحلول القادرة على تحقيق التوازن الفعّال بين المصالح المتنافسة والمتصارعة للتوصل إلى اتفاق. فالتعددية، على نحو خاص، تفرض التنميط لما يعنيه ذلك من «محاولة مستحيلة للجمع بين عوامل معقدة وأمور غير مؤكدة»، وما يرتبط به من «مركزية صنع القرار كنفيز للديمقراطية»، واستحالة الاعتماد في الوصول إلى حلول كلية للمشكلات المجتمعية المعقدة، وتحبذ بدلاً منه أسلوب المواءمة المتبادلة والتكيف بين جماعات متنافسة ذات مصالح مختلفة وآراء ووجهات نظر برغماتية، إذ إن هذا يكفل تعدد وانتشار السلطة وتنوع الآراء في عملية صنع القرار، والتوصل إلى حكمة جماعية أكبر مما يمكن بلوغه عبر التخطيط الشامل. وفي الاقتصاد السياسي الليبرالي المعولم شيء جوهري من هذه المفاهيم/ القوانين عن خطط التكيف وإعادة الهيكلة مع التشريعات الصادرة عن المؤسسات الدولية (صندوق النقد العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، ولكن المخرجات ليست واحدة أبداً، فالتخلص من الحكم الأوتوقراطي عبر التعددية والتحرر من ربقة التسلطية في الممارسة السياسية إنما بقصد تحرير الاقتصاديات الوطنية، وإعادة ربطها تحت مزاعم جديدة تهدف إلى إعادة مركزيتها عبر تخطيط أعم وأشمل على نطاق أوسع يسمونه «العولمة» في «وول ستريت» (Wall Street)، حيث مركز المال العالمي في نيويورك المنظم لحركة العولمة، ومن لا يخضع أو يمانع عليه أن يجابه الغضب العالمي، فالتفكيك في الاقتصاديات المحلية كان بقصد إعادة التوقيع والمركز، أما التفكيك بالتعددية فهو تكريس لقاعدة الصراع كحتمية سياسية واجتماعية حول المصالح^(١٧).

في معضلتي التحرير السياسي والاقتصادي لم تقف البيروقراطية موقفاً محايداً وخصماً شريفاً منفذاً للسياسات العامة بشفافية، كما تقتضي ذلك الأصول العلمية للنظم والنظريات السياسية المقارنة، فالتنظيم الهراركي للحكم ومؤسساته يدين بالولاء الكامل للملك أو الأمير وولي عهده والوزراء والقياديين من الأسرة الحاكمة، كما أن الوزارات السيادية (الداخلية، والخارجية، والدفاع) تركز من تسلطية النظام ولا تسهم في تفكيك التوتاليتارية. ومع رغبة هذه الحكومات مجارة التغيير يحدث ما يطلقون عليه: «الحداثة العليا التسلطية»، أو «الديمقراطية الاستبدادية» أو «الليبرالية التسلطية»، وأخطر ما في هذا التوجه على الإطلاق أن

(١٧) عن أثر الحداثة في تفكيك البنى الاجتماعية/ الاقتصادية، انظر: Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968), and Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977).

هذه النخبة البيروقراطية من حيث أرادت تحرير المجتمعات من الاحتكار، فهي تكرّسه، وتعيد إنتاجه بوسائل جديدة، وتنقل به من احتكار الدولة والمؤسسات إلى احتكار أفراد وأشخاص مستزلمين للسلطة حتى النخاع، وهم مجموعة «الكومبرادورين الجدد» الذين يعيشون على أطراف النظام. وهنا يجب التفريق بين الطبقات الرأسمالية المهيمنة (الهيغيمونية) والطبقات الرأسمالية والكومبرادور غير المهيمنين. وهذه الأخيرة سرعان ما تنشط لتتخربط في جماعات عرقية/مذهبية/فئوية/جهوية عندما تستشعر أنها تعرّضت لعملية خداع ممنهجة تحت زعم الحقوق السياسية، والتنافسية، وآليات السوق، فتحدث الظاهرة البرزمانية (الانحشار بين القديم والجديد) التي تعبّر عن نفسها في عمليات عنف منسوبة إلى الراديكاليين من الإسلاميين والنشطاء السياسيين، الذين غالباً ما تدعمهم

**تلعب البيروقراطية دوراً ناخراً
في الجسم السياسي/الجزيري
لجهة إفقاد التعددية معولاً
مهماً وجوهرياً من معاول
شرعيتها، وهو المواطن.**

جماعات مصالح (ودول مصالح). وفي حين لا تبدو مظاهر القبلية التقليدية قد غادرت الساحة بعد، فإن القبلية السياسية الجديدة تصرّ على أن تسجل حضوراً لا مناص منه في الراهن، ليحدث التناشر الذي يدور حول الخاصيات والسمات الثقافية والإثنية في داخل المجتمع الواحد، وهي الإشكالية التي تمثل جدلاً موسعاً حول طبيعة مؤسسات المجتمع المدني الذي هو نواة التعددية في ظل غياب الأحزاب السياسية. ومن هذا المخاض العسير تتولد معضلات - وليست حلولاً - تقف كعقبات كؤود بين التعددية والبيروقراطية على النحو التالي:

● البيروقراطية وعدم التكافؤ التمثيلي، وقزمية الظواهر الحزبية البازغة، وغياب المواطنة في دولة الرعية، والتكنوقراط في مواجهة الأيديولوجيين، وعلاقة المنكسر بالمنهوك (الأمريكي بالسلطوي):

١ - لا ينهض الجهاز البيروقراطي في العديد من الدول الخليجية على التمثيل المتكافئ في المراحل الثلاث المعهودة: التأسيس (١٩٤٥ - ١٩٧١)، والمركزة (١٩٧١ - ١٩٩٢)، والتطوير (١٩٩٢ - ممتدة). ولا تزال المرحلة الرابعة (الجدارة) لمواجهة تحديات التطور، تراوح مكانها، ولا تعرف إلى التطبيق سبيلاً. فضلاً عن غياب التكافؤ النوعي، فإن التمثيل المناطقي بدوره لا يزال بعيداً عن مستويات التوازن النسبي، فلا تزال العواصم تحظى بالوفرة في الخدمات والتوظيف، والمخصّصات المالية المرتبطة بساعات العمل الزائدة على الدوام الرسمي. وفي حين كانت مهمة الجهاز البيروقراطي في الأساس معالجة الإقصاءات والتهميش للمناطق الطرفية، فإنه قد عمّق من حجم المشكلة بدفع مستتر من العلاقات القرابية والمصالح والثقة التي ظلت معايير شبه ثابتة في التوظيف والبقرة، ومن ثم لم تبذل جهود حقيقية كمحاولة لمحو المركزية (الاحتكار) في السلطة، وتوسيع نطاق صنع القرار، وتعزيز حسّ المشاركة فيه، وبالتالي غياب التوازن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على صعيد المناطق الجهوية، وكذا الشرائح الفئوية المجتمعية، بحيث ترسّخت مقولة «الأغنياء

يزدادون غنى، والفقراء ينغمسون أكثر في الفقر»، في بنية البيئة الإقليمية الخليجية^(١٨).

٢ - إذا كانت الدساتير الخليجية المستحدثة، وكذا النظم الأساسية للحكم، تمنع منعاً باتاً الاعتراف بوجود أحزاب سياسية بالشكل المتعارف عليه في العلوم السياسية، فإن ذلك لم يمنع، ولم يحل، دون بروز ما صار يعرف بـ «الظواهر الحزبية»، وهي كل التنظيمات التي تقوم بدرجة أو بأخرى ببعض وظائف الأحزاب التقليدية، ولا يكون هدفها بالضرورة الوصول إلى الحكم، كما لا تدعو إلى فكرة التداول السلمي للسلطة، إذ لا تزال هذه المسألة من التابوهات العتيقة، وإنما بعضها له مطالب اجتماعية بحثة، والبعض الآخر يطالب بالمساواة في الحقوق والواجبات، والبعض الثالث له أهداف تتعلق بمراعاة الدين والعادات والتقاليد في إدارة السياسة الخارجية للدولة، وهذه المستويات المختلفة تسمح بالاختلاف معها، والأنظمة لسد الفراغ الحزبي من ناحية، والتعبير عن نفسها كأنظمة تسمح بالاختلاف معها، وبالتعددية المقننة المشروطة الخاضعة للتحكم والسيطرة، ولكنها لا تسمح أبداً بظهور «تجمعات تنافسية» حقيقية، ومن ذلك ما يلجأ إليه راغبو الإصلاح والتعددية من أساليب أشبه بوثائق تكوين الأحزاب، حيث يحدد فيها عدد المنتسبين إلى هذه المطالب، والبرنامج الاجتماعي/السياسي/الاقتصادي الذي يتغرضونه من السلطة. ولدينا في ذلك ثلاثة مشاهد خليجية: الأول من السعودية، حيث ناشد في الثالث والعشرين من شباط/فبراير ٢٠٠٤ حوالي ٩٠٠ شخصية من دعاة الإصلاح ولي العهد (آنذاك) الأمير عبد الله بن عبد العزيز، بضرورة وضع جدول زمني للإصلاح السياسي الاقتصادي، وتأسيس نقابات ومؤسسات المجتمع المدني ومحاربة التطرف، وضمان حرية التعبير، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، كما دعا «التحالف الوطني من أجل الديمقراطية في السعودية» من مقره في لندن إلى المطالب نفسها، فضلاً عن استقلال القضاء، ومكافحة الفساد، والفصل بين السلطات الثلاث. وقد تجددت هذه المطالب في آذار/مارس ٢٠٠٧، ولكن لم تجد أجهزة الأمن نفسها مضطرة إلى أن تزج بالإصلاحيين في السجون^(١٩). وفي قطر تقدمت مجموعة من الإصلاحيين السلفيين في عام ١٩٩٨، بمطلب وحيد إلى رئيس مجلس الشورى محمد بن مبارك الخليفي، يقضي بعدم انخراط المرأة في الحياة العامة مراعاة للعادات والتقاليد، وحتى لا تأخذ من فرص الرجال في التوظيف، بما يخل بتوازن المجتمع في دولة قطر، فما كان من السلطات إلا أن ألقت القبض على عبد الرحمن بن عمير النعيمي الذي قضى ثلاث سنوات في السجن دون محاكمة بوصفه

(١٨) انظر: حمد الورد، البيروقراطية والتمثيل البيروقراطي والتكافؤ في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للمخصصات المالية، تقديم متروك الفالح؛ ترجمة هناء معتوق وداليا حمدان، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ١٩٩، وأحمد رشيد، الفساد الإداري: الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية (القاهرة: مؤسسة دار الشعب، ١٩٧٦)، ص ٢٥ - ٢٦.

(١٩) انظر: عبد العزيز الغريب، «دراسة في الاتجاهات الإصلاحية السعودية»، دراسات شرق أوسطية، السنة ٩، العدد ٢٧ (ربيع ٢٠٠٤)، ص ٦٥، ومفيد الزبيدي، «المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي»، المستقبل العربي، السنة ٢٨، العدد ٣٢٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ٦١ - ٦٢.

الشخص الذي تقدّم بهذه العريضة نيابة عن هذه المجموعة^(٢٠). وفي البحرين أكد علي سلمان، رئيس جمعية الوفاق الوطني، في عريضة تضمّنت توقيعات شعبية رغبة المجتمع في إعادة النظر في دستور ٢٠٠٢، وذلك في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الأمر الذي شجّع تجمّعات أخرى أقرب إلى «الظواهر الحزبية»، مثل «الكتلة الديمقراطية»، و«جمعية الميثاق الوطني» وغيرهما على مطالب إصلاحية واسعة تتناسب والنقلة النوعية التي حوّلت البحرين إلى مملكة دستورية في غضون سنوات معدودة، فتكون السلطة بذلك قد حلّت مشكلتها مع نفسها، ولكنها لم تحل مشكلات الشعب البحريني^(٢١).

٣ - تلعب البيروقراطية دوراً ناخراً في الجسم السياسي/الجزيري لجهة إفقاد التعددية معولاً مهماً وجوهرياً من معاول شرعيتها، وهو «المواطنة»، فهي قد تسلّمت واقعاً رعوياً من مخلفات بيئة صحراوية، وبدلاً من الاعتماد على حليب النوق والإبل يتم الاعتماد على حليب الأرض (النفط). فاستمرّاء الراحة والكسل على هذا النحو، وغياب مجتمع الشغيلة والأجور والحقوق العمالية والنقابات وغيرها، قد ساعد البيروقراطية على تكريس أنساق ثقافية/اجتماعية تؤكد صيغة الفرد الخانع التابع لراعيه، بدءاً من الأسرة إلى سائر الحقوق المتعددة للمجتمع (مؤسسات العمل - المدرسة - التجمّعات المدنية - علاقة الحاكم بالمحكوم)، ففلسفة المواطنة محاصرة من يمتاها بباتريمونيالية السلطة الرعوية الواحدية المتجلية ملامحها في الشخصية الملكية والأميرية، وولاية العهد وحكم الأسرة، والزبونية، وغموض مهام المؤسسات، والقوة العسكرية، وهيمنة الدين الرسمي، ومحاصرة من يسراها ببطركية النظام الاجتماعي وافتقاده بنية حقوقية إنسانية من جراء غياب المعرفة والحرية والتواصل، وأيضاً الشجاعة والإرادة الكافيتين لنسج مسارات مواطن صوب هدم أنساق الأنوية الصلبة للثقافة السياسية الرعوية، من أجل نشأة ثقافة سياسية، لا رعوية (تعددية)، ومن ثم لا يخرج الأمر عن كونه مجتمعات تموج بين متناقضاتها بصياغات ترقيعية. إن دور البيروقراطيين بادٍ للعيان في أدائهم التعليمي (المناهج الدراسية) والمؤسسة الدينية، والفعاليات التي تشهدها الدولة، حيث التمييز على أشده بين طبقة حاكمة تستأثر بالنفوذ والثروة والثناء، ونسبة صاعقة من الفقراء/المفقرين الذين يصارعون من أجل كسرة خبز يابسة، وما بينهما طبقة منعوتة بالوسطى، حيث قامت القروض بواجب سحقها وقص أجنحة الاحتجاج لديها، لتتضم في واقع الأمر إلى فئة المقهورين^(٢٢). أين السبيل إلى التعددية إذا؟

(٢٠) فتحي العفيفي، «الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر»، *المستقبل العربي*، السنة ٢٦، العدد ٢٩٨ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣).

(٢١) انظر: مفيد الزبيدي، «مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين: من الإمارة إلى الملكية الدستورية»، *المستقبل العربي*، السنة ٢٤، العدد ٢٧٠ (آب/أغسطس ٢٠٠١)، ص ٨ - ١٩، وقارن بين هذه التصورات المطروحة في النماذج الثلاثة، وما ذكره متروك الفالح عن الإصلاح في السعودية والذي يمكن تعميمه خليجياً، (الدول الست)، انظر: متروك الفالح، «العنف والإصلاح الدستوري في السعودية»، *المستقبل العربي*، السنة ٢٧، العدد ٣٠٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ١٨ و٢١.

(٢٢) انظر: J. Waterbury, «La Legitimation du pouvoir au Maghreb: Tradition, protestation et...»

٤ - تعاني منطقة الخليج/ الجزيرة ويلات بنية تسلطية ضخمة من خلال الغياب الكلي لفعل الرقابة الاجتماعية الفعّالة. ولا يوجد مركز قادر على إخضاع السلطة المطلقة للمحاسبة أو تحجيمها. ووجود الدساتير لا يعني حضور الرقابة الدستورية، ولا الالتزام بمتضمنات الدستور ذاته. والأنظمة تجمع بين يديها مجموعة من الشرعيات التاريخية والدينية للديمومة والتفرد، وتسويغ السلطة السياسية ذات الطابع الرعوي الواحدي، وأن الملك أو الأمير هو الفاعل المركزي في الحقل السياسي. وكما أن «الشرك» في الدين غير مقبول، فكذلك ينظر الحاكم إلى المشاركة في الحكم: إنها ما زالت كفرًا وإلحادًا في السياسة، ويطلق على هؤلاء الراغبين «الفئة الضالة» و«المنشقون»، وأكثر التعبيرات تهذيبيًا وسمهم بـ «المعارضة». إن هذه البنية التسلطية محمية لا محالة ضد جميع النشاطات المدنية والمؤسسات الناشئة من ديناميات المجتمع من البيروقراطية التي تحاربها وتنسفها لصالح شبكات الزبونية والرعاية. وإن عجرة التكنولوجيا عبتًا تحاول التطويع والتكيف للمجتمع بأسره، ولكن يفضحهم دائماً عدم وجود سياسيين في الدول التوتاليتارية، لأن الأيديولوجيين يكفون، أو هم مكفون...^(٢٢) فأين السبيل إلى التعددية إذا؟

٥ - علاقة المنكسر بالمنهوك: تعاني الإدارة الأمريكية مآزق عديدة في الإدارة الإمبريالية للمناطق الجامحة (أفغانستان - العراق - الصومال - إيران)، فضلاً عن خروجها من أتون الحرب الباردة الدولية - رغماً عما يبدو في الظاهر من تحقيق نصر - منكسرة من جراء سباق تسلح وتكنولوجي، وعمليات صرف على المشروع الإمبراطوري، لا نهاية لها. ومن ثم كانت في حاجة إلى تعويض كل هذا الإنفاق، واستثمار تفوقها، فذهبت أول ما ذهبت إلى منطقة الخليج، حيث كان التبشير الذي ساقه المحافظون الجدد أشبه بصيحة الحروب الصليبية، وأن سقوط العراق عام ٢٠٠٣، كان يعني لديهم الدخول الأمريكي إلى الأرض التي تفيض بالحليب (النفط) والعسل، فاصطدمت بواقع مرير، ومقاومات متنوّعة، الأمر الذي دفعها إلى أن توكل

= repression,» dans: Jean Leca [et al.], *Developments politiques au maghreb: Amenagmenets institutionnels et processus electoraux* (Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique (CNRS), 1979), et

هند عروب، «ثقافة المواطنة في بلاد الرعية: المجتمع المغربي نموذجاً»، في: حافظ عبد الرحيم [وآخرون]، **السيادة والسلطة: الأفاق الوطنية والحدود العالمية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ١٧٥.

(٢٣) انظر: *La Misère du monde*, sous la direction de Pierre Bourdieu; avec les contributions de: Alain Accardo [et al.], libre examen (Paris: Editions du Seuil, 1993), p. 1449, et Béatrice Mabilon-Bonfils et Bruno Etienne, *La Science politique est-elle une science?: Sciences sociales et éthique* (Paris: Flammarion, 1998), p. 45.

«لا يوجد محللون سياسيون في الدول التوتاليتارية الأيديولوجيون يكفون»، انظر: Thomas Steven Molnar, *Le Tiers-Monde: Ideologie, realite* (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1982), et Giorgio Cesari, *Psychiatrie et pouvoir: La Tete et la queue du serpent* (Paris: Editions Anthropos, 1979).

وعن علاقة الأيديولوجيا بتطوير آليات صنع القرار السياسي في منطقة الخليج العربي، انظر: باقر سلمان النجار، «الثقافة وتحدياتها في الخليج العربي»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٤ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ١٢٥.

مهمة قمع بعض هذه التمرّدات (المقاومة) إلى شركات أمن خاصة، ومن بينها شركة «بلاك ووتر» (Black Water) (أو المياه السوداء)، ودولة فرسان مالطة، وهي مجموعات من بقايا رجال الحروب الصليبية في البحر الأبيض المتوسط، وهم طليعة تدّعي أنها فرسان المسيح، وكانت واقعة الفلوجة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قد أنيطت بهذه الجماعة بالكامل، حيث كانوا لا يتورّعون عن قتل المدنيين في المساجد. هذه

**لقد أضحت دول مجلس
التعاون الخليجي بحاجة
ماسّة إلى جرعة كبيرة من
الحرية والديمقراطية
والشفافية في حياتها
السياسية.**

التطورات قد أثبتت أن المشاريع الإمبريالية الأمريكية لا تنتهي إلى نتائج محسومة، وأن «الفوضى الخلاقة» لا تؤل بالضرورة إلى أوضاع جديدة، وإنما تقف عند حدّ الفوضى، فتصبح الإدارة الأمريكية، وهي تعاني كل هذه الانكسارات العنيفة، بحاجة إلى الأنظمة الوراثية التقليدية المنهكة بدورها من المطالب الإمبريالية (المادية - اللوجيستية - السيادية)، التي لا تنتهي، والحروب

الخليجية الذرائعية الثلاث في غضون عقدين من الزمان، التي استنزفت موارد المنطقة دون هوادة، وفي كل ذلك يتم مقايضة الديمقراطية وآليات التغيير والإصلاح بتحالف مصلي عضو بين التسلطية والإمبريالية، قوامه القمع والإذعان القسري لكافة قوى المجتمعات الخليجية تحت زعم ممارسة سياسة الإقهار والملاحقة للتيارات الإسلامية والراдикаلية المؤدلجة...^(٢٤) فأين السبيل إلى التعددية إذ؟

ثالثاً: تفكيك الاحتكار وفق آليات السوق

لا ريب أن الدولة التسلطية الاحتكارية قد عانت في السنوات العشر الأخيرة ضربات داخلية وخارجية عنيفة أصابت جدرانها بالتصدّع، ومن ثم تحتاج منطقة الخليج العربي / الجزيرة إلى تحرير سياسي، على غرار التحرير الاقتصادي المعمول. وكما أن هناك مؤسسات دولية فاعلة، مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، تزعم بأنها تقوم بعمليات ضبط وإصلاح للاقتصاديات الوطنية، ولا تسمح لأحد أن يشدّ، ولديها أدوات للضغط عند الضرورة، ومؤسسات للمراقبة والشفافية، ومنظمات لمكافحة الفساد، وتقرّرها ملزمة، ولا تنفكّ إلا على أعتاب تحرير اقتصادي حقيقي وفق ما صار يعرف بـ «آليات السوق»، فإن منظمات حقوق الإنسان الدولية، ولجان مراقبة الحريات، وهيئات مكافحة الاستبداد

(٢٤) كنا أول من أشار إلى أن عملية الفلوجة في شباط/فبراير ٢٠٠٤، كانت أشبه بالمجازر الوحشية، ولا يرتكبها إلا صليبيون من مقاتلي الحروب الصليبية مدفوعون بالهوس الديني، انظر في ذلك: فتحي العفيفي، **أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ٥، وما بعدها. وعن تجربة المنكسر الأمريكي في بلاد المنهوك السلطوي، انظر: Henry Heller, *The Cold War and the New Imperialism: A Global History, 1945-2005* (New York: Monthly Review Press, 2006), pp. 216-219.

والتسلط والتوتاليتارية، تحتاج بدورها إلى آليات السوق في الفعل السياسي، وأن تكون قراراتها مؤثرة وناجزة، وليست مجرد أدوات للضغط الدولي من أجل أن يصبّ كل ذلك في مجال التحرير الاقتصادي فحسب.

لقد أضحت دول مجلس التعاون الخليجي بحاجة ماسة إلى جرعة كبيرة من الحرية والديمقراطية والشفافية في حياتها السياسية، والتفكير بشكل عملي في وجود الأحزاب السياسية (لا مانع من أن تكون على الطريقة الخليجية) والنقابات العمالية والمهنية، والنظر إلى أوضاع حقوق الإنسان والخروج بها من النفق المظلم لمواجهة أخطار السير في ركاب العولمة دون ترتيب أو تدّرج، ومعالجة الخلل البنيوي الاجتماعي الذي تسبّبت فيه «النخبة المستفيدة» من الوزراء وكبار الموظفين والممارسين لأعمال السمسرة^(٢٥)، وفتق الرتق بين السلطة والثروة، وتعظيم سيادة القانون، وإنهاء عصور الاحتكار والتسلط والاستبداد.

بعد أن كثر الحديث عن أسس ومفاهيم تفعيل المساعي الديمقراطية في الدول الخليجية، على نحو خاص، هل من الممكن أن يذهب المنطق العلمي وحقايقه في هذه الورقة البحثية إلى حيث طرح بدائل من نوع جديد كسراً للملل والسأم الذي أنفته العقلية العربية من كلام كلاسيكي تقليدي لا يتغير أبداً عن الأحزاب والتعددية، ونزاهة الانتخابات من عدمه، والعلاقة بين السلطات الثلاث، والمواطنة، وآليات التداول السلمي للسلطة، والمجتمع المدني، والعقد الاجتماعي الجديد، التي شنت أذاننا على مدى عقود طويلة، وبعد أن صار بالفعل هذا الحديث المموج حوار الطرشان، إذ لا أحد يسمع، ولا أحد يستجيب، بل في كل مرة يؤكد بيروقراطيو السلطة (النخبة المستفيدة) أن هؤلاء المنظرين لا يخرجون عن كونهم «نخباً تلهو بالسياسة»، بحيث انقلبت الآية، وصارت النخب وكأنها «مجانين وسط العقلاء». وعلى أية حال، فإن هذا التصور الجديد يأتي على النحو التالي:

من حيث أرادت الأنظمة التسلطية الإفلات من مخاطر التعددية السياسية (الأحزاب)، فإن هروبها قد أوقعها في شبك تعددية اقتصادية فوقية من نوع جديد مفروضة عليها قسراً، تتمثل في الشركات المعولة المتعدية الجنسية، التي تتشكل من حولها طبقات وتجمّعات طفيلية تكسب هذه الشركات مع الوقت صفة المواطنة والمحلية، فضلاً عن أنها تستخدمهم كدروع بشرية للتهرب الضريبي بحجة التأمين عليهم، والتهديد بتسريحهم في وجه السلطة ليشكّلوا قيمة مضافة إلى الحركات التي تقاوم العولمة، وتصبغ عليها بالتالي شرعية جماعات المصالح، بما يسمح بوجود ثقل مضاد لسلطة الدولة. ومع فشل التجارب التسلطية السابقة، وعجزها عن إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية، ورفضها السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة، فإن التعددية الجديدة تقود المجتمع إلى أزمة شرعية عندما تضطر هذه الأنظمة تحت الضغط

(٢٥) انظر: عبد الخالق عبد الله، «المشاركة والتنمية في الخليج (ملف): البعد السياسي للتنمية البشرية: حالة دول مجلس التعاون الخليجي»، المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٩٠ (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، ص ٩٥ و ١١٧، وعبد الله جناحي، «العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية»، المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٨٨ (شباط/فبراير ٢٠٠٣)، ص ٥٦.

المستمر والدؤوب إلى التنازل كرهاً عن العديد من المقاليد التي ظلت بيدها حكرًا لزمن طويل^(٢٦).

ثمة عالم من السيطرة الصامتة يتم نسجه الآن في بنية البيئة المحلية والإقليمية، وهي بديل لا محالة من الجهاز البيروقراطي التقليدي. إن هذه الشركات تمارس أمرين يدعمان احتكارها، وينتقصان بالتالي من الاحتكار البيروقراطي التسلطي: الأول الاندماج مع بعض الشركات المحلية، بما يعني استيعابها (ابتلاعها) لأجل أن يمنحها ذلك قوة أكثر، والثاني الدخول إلى الأسواق المحلية تحت غطاء من الأسماء الوطنية المعروفة، بما يعطيها مشروعية وإعفاءات في المراحل الأولى، ثم سرعان ما تكشف عن وجهها القبيح ودسّ أنفها في كل صغيرة وكبيرة في هذه الدولة أو تلك. لقد طالبت الخصخصة كافة الاحتياجات المعيشية (النفط، الأدوية، المياه، الصحة، التعليم، المواصلات)، كل ذلك يزداد تحكّم الشركات فيه، وهي قد تغذينا أو تدعّمنا، أو تخنقنا، فيما أيدي الحكومات تبدو مقيّدة، والمؤسسات الصناعية والتجارية هي التي تتولّى عملية القيادة، والشركات الكبرى هي التي تحدّد قواعد اللعبة، والبيروقراطيون ينصرفون بالتدريج إلى حيث تطبيق ضوابط وضعها الآخرون، ليصبح هؤلاء الذين قادوا الأنظمة إلى تعظيم بنيتهم الاحتكارية، في خدمة سلطويين آخرين من نوع مختلف، حيث يضعون تحت تصرفهم خبراتهم ومعلوماتهم ورقابهم، إذا لزمّت الضرورة.

تعاني البيروقراطية السلطوية تعددية جديدة بازغة وقيمة مضافة غير مألوفة، وخارج نطاق السيطرة الكاملة أتت مع الثورة التكنولوجية وضمن مقتضيات تحولات الحداثة، التي يمكن أن نطلق عليها ظاهرة «المدونون ومسيرة النضال الإلكتروني»، التي كسرت احتكار الأمن والسلطة للمعلومة. وما إن تدخل إلى الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) باحثاً عن موضوعات حول التعذيب والسجل الديني والثقافي والحريات العامة حتى تطلّ عليك مواقع عديدة تتفاوت في قيمتها المعرفية، وتفوق في تأثيرها قدرة الأحزاب الضعيفة والمستأنسة، وتمارس نوعاً من الحرية شبه المطلقة، وتنزع إلى التحرّر من القيود التي تفرضها السلطة على حرية الرأي والتعبير، وفضح ستر الأنظمة التي تتشدّق بالديمقراطية والعدالة وسيادة القانون. إن ثورة الاتصالات النافذة عبر التكنولوجيا الحديثة، مثل الهواتف النقالة والكاميرات المثبتة في داخلها، وأجهزة الحاسوب المحمولة، تفوق في خطورتها ودرجة تأثيرها ملاحقة النشاط السياسي، ومنع تكوين الأحزاب، وهي وسيلة عظمى لمجتمع مدني غير تقليدي، وحقوق إنسان غير نمطية وتعددية عابرة للحدود والقوميات^(٢٧) على صلة بموضوع الأمن، تطرح آليات السوق مفاهيم جديدة له، ليست ببعيدة عن الخصخصة والتنافسية كوسائل مؤكدة لكسر احتكار هذا القطاع أيضاً، ومن ذلك ما يلمسه البعض من بروز ظاهرة «الشرطة الخفية»، وهي ليست ذلك النمط الكلاسيكي من الحراسات الخاصة، وإنما مع تضالّ اهتمام الشرطة الحكومية

(٢٦) انظر: Robert Pinkney, *Democracy in the Third World* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1994), pp. 17-25, and Larry Diamond, «The Globalization of Democracy: Trends, Types, Causes, and Prospects», in: Robert O. Slater, Barry M. Schutz and Steven R. Dor, eds., *Global Transformation and the Third World* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1992), pp. 160-164.

(٢٧) عمار علي حسن، «المدونون ومسيرة النضال الإلكتروني»، *المصري اليوم*، ١/٥/٢٠٠٧، ص ١٣.

بواجبات كانت ألصق بمسؤولياتها، وانصرافها إلى حشد الحماية حول المسؤولين وأملاكهم، وحدث فراغ أمني كبير، تبلورت بالتدريج طبقة من العرابين (God Fathers) أخذ الناس في اللجوء إليها بعدما يئسوا من اللجوء إلى الشرطة، وإلى المحاكم، والقانون، علاوة على تفشي ظاهرة الفساد والواسطة، التي تنجح في الإفلات بأبناء العائلات والمسؤولين من جرائم مؤكدة، وصار رجال المافيا من البلطجية هم شرطة العهد الجديد المحتملين. الشرطة الخفية، هي شرطة الظل، والنظم الحاكمة مضطرة إلى أن تعترف بها وبشرعيتها، وبحق الشعوب في اللجوء

إليها والاعتماد عليها^(٢٨)، وهي تحمل في طياتها أبشع أنواع التعديّة الجديدة غير التقليدية، لأنها مسلحة وعذيفة في الأساس، وأشبه بالميليشيات، وهو مدخل خطر لتفكيك الاحتكار السلطوي، ولا سيما أن الشركات التجارية الممولة تعلم باليقين أنه لكي تنجح اقتصادياً لا بد من أن يكون لها ميليشيا (مافيا) بالأصالة عن نفسها أو بالتأجير، وهي تعديّة تفضي إلى «توازن الرعب»، وديمقراطية العنف في زمن تتوارى فيه

من مظاهر العلاقة الفاسدة بين البيروقراطيين الجدد والمعتدلين والسلطة، ما يطفو على السطح من الإفراط التبذيري غير المعقلن وغير المرشد في النفقات.

الأيديولوجيا لحساب «الأيس كريم»، وغياب منظومة القيم، مفسحة المجال إلى قوى السوق.

إن الحكومات التي فرضت طوقاً احتكارياً في الداخل، ورفض بيروقراطيوها أي نوع من التعديّة مع شعوبهم، قد فرض عليهما معاً تعديّة معاكسة، بحيث تتمرّق أشلاء، تدريجياً، وهي تجد نفسها مضطرة عنوة إلى القبول بالتعديّة الضاغطة علي أيدي الليبراليين والقروسطيين الجدد. إن الدولة تتفكك إلى أجزاء منفصلة، متميزة وظيفياً (المحاكم - الأجهزة التنظيمية - السلطات التنفيذية - وحتى التشريعية)، كلها تتداخل في شبكات مع نظيراتها في الخارج، وتخلق شبكة كثيفة من العلاقات التي تشكّل نظاماً جديداً، عبر حكومي (Trans-governmentalism) وتفريط الأنظمة الفجّ، والذي يسمح بخصخصة الأصول المملوكة للدولة تحت زعم خطط التكيّف، وإعادة الهيكلة الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الدولية، التي تخطّت المجالات الاقتصادية إلى حيث معاقل السياسة العتيقة (شكل الدولة - طبيعة الدساتير - القوانين المفسّرة - الضرائب - حجم التعديّة ونوعها... إلخ)، لتتعمق باطراد مقولة «الأسواق تكسب والحكومات تخسر»^(٢٩).

(٢٨) انظر: حسين أحمد أمين، «الشرطة الخفية»، الحياة، ٥/٩/٢٠٠٤، ص ٨، وفتحي العيفي، «فراغ

السلطة في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ٢٨، العدد ٣١٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٥)، ص ٨١ - ١٠٧.

(٢٩) انظر: Simon Reich and Richard Higgott، «Putting Intellectual Order in the Global Order: Non-state Actors and Authority in the Global System»، paper presented at: «The Inaugural Conference

of the Warwick University Economic and Social Research Council Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation, University of Warwick, October 3-November 1, 1997», pp. 17-26, and ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلية: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية، سلسلة محاضرات

الإمارات؛ ٢٥ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٢٨.

على صلة بالتعددية الضاغطة ما يحدث في بنية البيئة الإقليمية من خصخصة الدين، الذي يشهد بدوره استقطابات حادة وعنيفة غير مسبوقة. وكانت العربية السعودية أول من استخدم الدين في تكوين ميليشيا مقاتلة في عمليات الضمّ للإمارات المجاورة وملحقاتها في ما عرف بـ «جيش الإخوان» الذين تمّ التخلص منهم في غضون عام ١٩٢٩. وفي الراهن تتمتع «جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» بسلطات كبيرة، فهي تفرض نظامها على مجمل البلاد والسكان، عدا المجمّعات السكنية الأجنبية، فحيث يحرم البيع والشراء في أوقات الصلوات مثلاً، فإن الحركة التجارية تعاني إرباكات غير مألوفة في بقية المنطقة، إضافة إلى ظاهرة البنوك الإسلامية، التي تفرض قيمها الأخلاقية الخاصة على الكثير من السكان^(٣٠). بيد أن تهمة الميليشيا الإسلامية التي عادت من جديد بتنسيق أمريكي - سعودي في أفغانستان، واحتراف العنف لدى عناصر القاعدة، وعلى رأسها أسامة بن لادن، حتى انسحاب السوفييات في أواخر عام ١٩٨٩، قد استدعت تعددية عنفية لم تفلح البيروقراطية السلطوية في الحدّ من غلوّاتها، كما لم تفلح أيضاً في إقناع الناس بأنها تحتكر الدين الصحيح بعد بروز ظاهرة فقهاء السلطان، وفقدان الثقة المفرط بعلماء الدين المنتمين إلى المؤسسة الرسمية الذين يتجنّبون عن عمد المشاكل الاجتماعية الحساسة وثراء الحكام وإسرافهم، وغيرها من الأمور التي يجب أن يضرب عليها الدين بقوة. وما بين التشدّد والتسيّب برزت خصخصة مادية للدين لهؤلاء الذين يتكسّبون منه مبالغ طائلة في ما عرف بـ «ظاهرة الدعاة الجدد» المهلّلين للدعوة الأمريكية بحتمية ظهور إسلامي ليبرالي^(٣١)، وهؤلاء احترفوا العمل في الدين والمتاجرة به على النمط الغربي، ودخلوا إلى الساحة وفق آليات السوق والتنافسية، ووسائل جذب المستهلك (المتلقي)، ولم يفلح كل ذلك في تخفيف حدّة الاحتقان الديني، وتفكيك احتكار الأجهزة الأمنية للقوة الغاشمة (Hyper Power)، حيث شهدت الرياض والقصيم وينبع والخبر ومكة والجوف، ثم مدينة الدوحة، عمليات تفجير منذ عام ٢٠٠٣، وحتى الإعلان عن القبض على ١٧٢ شخصاً في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، كانوا يخطّطون لعمليات عنف في الرياض، هذا فضلاً عن «التفكيك بالطائفية» والاستقطاب الحادّ للعنف المذهبي السنّي/الشيوعي في العراق منذ سقوط بغداد في عام ٢٠٠٣، كما أن مطالب الشيعة في منطقة الخليج العربي في ازدياد (مساجد - محاكم خاصة - مؤسسات مدنية مستقلة) منذ النجاحات التي حقّقها حزب الله في التصديّ للعنوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦، والتفوّق الاستراتيجي الإقليمي الممنوح لإيران، وهي تقود أزمة الملف النووي وتديرها مع المجتمع الدولي باقتدار^(٣٢).

(٣٠) انظر: عبد الرحمن النعيمي، «مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٨ (آب/أغسطس ٢٠٠٥)، ص ٩٤ وما بعدها.

(٣١) انظر: شيريل بينارد، «الإسلام المدني الديمقراطي: من يشارك فيه وما هي مصادره واستراتيجياته»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٤ (حزيران/يونيو ٢٠٠٤)، ص ٧٥.

(٣٢) Ray Takeyh, *Hidden Iran Paradox and Power in the Islamic Republic* (New York: Times Books, 2006), pp. 171-173.

إن ظاهرة خصخصة الدين على هذا النحو المعززة باختراق القنوات الفضائية، التي لا حصر لها، ونشر الكتب الدينية بلا ضابط أو رابط، وصحف طيارة في الهواء، كل ذلك من شأنه إنزال هالة القداسة عن علماء الدين الرسميين، ومن ثم السقوط المروّع لنظرية الطاعة العمياء لأولي الأمر، وهذا فضلاً عن أنه هزيمة منكرة لقطاع حيوي من الجهاز البيروقراطي التقليدي (المؤسسة الدينية)، فإن التسلطية تفقد ركناً مهماً من أركان الاحتكار لديها، ولكنه، للأسف، لصالح تعددية فوضاوية غير ممأسسة أو محكومة بضوابط معقنة.

إن التركيبة المخزنية للاحتكار السلطوي التي برعت فيها البيروقراطية على مدى عقود طويلة، لا ريب في أنها تتفكك بالتداعي، ليس عن فعل داخلي وحراك اجتماعي حقيقي يعكس حداً أدنى من التعددية، وإنما عن تعددية فوقية مع قوى العولمة وآلياتها، وهي قسرية، وصارت تعرف في علم المناهج بـ «التعددية الليبرالية»، وهي تركز قاعدة الصراع كحتمية سياسية ومعنوية واجتماعية من أجل الحصول على القوة الكفيلة بالسيطرة، وهي ضد الأحادية والشمولية والحكم المطلق والالتزام الأيديولوجي (الدوغماتية) (Dogmatism)، وهي تجيد التهرب من المشكلات الاجتماعية، كالتفاوت الطبقي والفقر، وليس أمام الضعفاء سوى اللجوء بشكل دوري إلى العنف الفعلي أو التهديد به، وهي تنتقد المساواة وتعتبرها مسألة خطيرة، لأنها تفرض التماثل كنفيز للتنوع والتعدد، وهي بهذا الفهم مرحلة سابقة على التعددية الراديكالية التي تؤمن بحتمية تحقيق «ديمقراطية المشاركة» (Participatory Democracy)، وذلك للقضاء على هيراركية القوة (التركيبة المخزنية للتسلط) والتفاعلات المعقدة في الحياة الاجتماعية الحديثة، وتطبيق مبدأ المحاسبة والمسؤولية، إذ إن الديمقراطية ليست مجرد شكل للسياسة، وإنما يجب أن تقوم على المشاركة الكاملة من جانب الأفراد في عمليات صنع القرارات التي تحكم مجتمعهم^(٣٣). نحن إذاً ما زلنا في البدايات الأولى لمرحلة التعددية الليبرالية التي مهمتها تحرير المجتمعات الخليجية من الاحتكار، وفكّ إسارها من قبضة البيروقراطيين المستزلمين، وفي نهاياتها تبدو في الأفق ملامح تعددية راديكالية حقيقية تمهّد السبيل إلى ديمقراطية جادة وعلمية ومؤسسية^(٣٤)، وبذلك نعود لنؤكد ذلك الاستفهام الذي طرحناه في مطلع هذه الدراسة، وهو أن الحديث عن مساعي للديمقراطية في الخليج وشبه الجزيرة العربية لا يزال نسجاً من الخيال، لا ينتمي إلى الواقع بأي حال.

(٣٣) انظر: جلال معوض، «مفهوم التعددية السياسية»، في: علي الدين هلال ومحمود إسماعيل، محرران، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٩)، ص ٩٦، وعلي خليفة الكواري، «نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٨ (نيسان/أبريل ٢٠٠٧)، ص ٤٤.

(٣٤) عن الدور الأمريكي الثابت في دعم الطغاة، ومنع التعددية السياسية من أن تنشط في الداخل، ومساعدات واشنطن لنظم حكم قمعية، حيث لا تجد في الديمقراطية مصلحة ذاتية، انظر: *Securing Tyrants or Fostering Reform?: U. S. Internal Security Assistance to Repressive and Transitioning Regimes* (conference), [edited by] Seth G. Jones [et al.] (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2006), pp. 17-19.

إن مهمة الاقتراب من الموضوع المبحوث عن «التعددية والمشكلات البيروقراطية» من خلال مدخل الاقتصاد السياسي قد ساهم في بلورة حقائق كانت غائبة أو مغيبّة. والتعرف على الوجه الآخر للحقيقة القاسية، أن الهوة لا تزال عميقة واليون شاسعاً بين الواقع والمرتجى، وأن تفكيك الاحتكار بالتعددية الليبرالية لا يعني بالضرورة الانتقال السلمي والهادئ إلى حيث التعددية الراديكالية. ثمة طريق وعر ومجهول وغامض وضبابي إلى حد بعيد، كما لا يعرف على وجه الدقة واليقين كيف يمكن نسج أحزاب سياسية من مجموعة القيم القبلية المتباينة، وما إذا كانت التعددية المفضية إلى المراحل الأولى من الديمقراطية سوف تؤدي إلى زيادة حدة التشردم السياسي والاجتماعي والثقافي والإقليمي في المجتمعات الخليجية المتعددة القبائل والأعراف، وفيها بعض التنوع الطوائفي، وجاليات أجنبية بأعداد وفيرة متعددة اللغات والديانات، وهل ستفضي حقاً إلى كسر شوكة البيروقراطيين، وتحّد من صلفهم وغلظتهم وتبجحهم أحياناً في الدفاع المستميت عن الاحتكار السلطوي، وحقنه دائماً بمدخلات جديدة تمنحه حيوية متجددة وشرعية مزيفة، أم أن المسألة دونها مخاطر عديدة، إذ هي الاستعصاء بعينه؟ □

صدر حديثاً

وقع العولمة

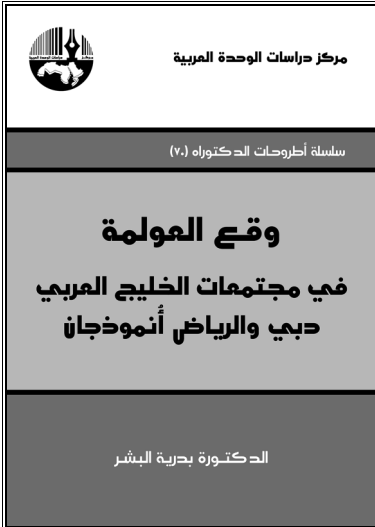
في مجتمعات الخليج العربي دبي والرياض أنموذجان

د. بدرية البشر

يهدف هذا الكتاب إلى تعريف القارئ بوقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي، وذلك بدراسة مجتمعي الرياض ودبي، أنموذجان.

وقد رصدت المؤلفة لموضوع دراستها ثلاث وسائل؛ هي: الفضائيات، والإنترنت، والهاتف المحمول، تلك التي تعدّ من أهم الابتكارات التي تنساب عبرها مفاهيم العولمة وثقافتها، وتسهم، كثيراً، بعمليات الاحتكاك الثقافي.

وترى المؤلفة أن موقف الثقافة المحلية في مجتمعات الخليج العربي قد اتصف بالاضطراب والقلق تجاه هذه الوسائط التكنولوجية الهائلة بإمكاناتها، إضافة إلى الالتباس الذي جلبته هذه الظاهرة الجديدة، وما تجلّى في تباين ردود الفعل تجاهها حتى في المنطقة الواحدة، حيث اختلفت الحكومات الخليجية في مواقفها وتنظيماتها القانونية في ما يخص التعامل مع وسائل العولمة، موضوع هذه الدراسة.



٢٩٤ صفحة

الثمن: ١٠ دولارات

أو ما يعادلها